تأثير المنظمات الدولية لمكافحة الفساد في العراق

The Effect of International Organizations in Compact CorruptionIn Iraq

الباحث: حذيفة محمد احمد أ.و. حيدر اوهم عبد الهادي
كلية الحقوق- جامعة النهرين

المستخلص

تتصف ظاهرة الفساد بأنها ظاهرة دولية وإقليمية إضافة إلى أنها وطنية بالأساس، حيث تشير تقارير المنظمات الدولية بأن الخسائر السنوية للبلدان النامية بسبب الفساد تتراوح بين٢٠ – ٤٠ مليار دولار، ولان قضية مكافحته تتطلب نوع من الجهد المتكامل فقد انتظمت الدول وبالتنسيق مع المنظمات الدولية لغرض الوقوف على أسباب هذه الظاهرة ودوافعها ومعالجاتها بالوسائل اللازمة٠ وفي العراق حسبنا أن نذكر بتحذير المرجعية الدينية في بيانمدى خطورة استشراء هذه الآفة في الجسد العراقي حيث قالت : يجب أن تتضافر كل الجهود وبكل الأساليب الدستورية والقانونية لمكافحته خوفا من الوصول الى مرحلة خطيرة لا سمح الله ٠

لقد جعلت هذه المنظمات من مواجهة الفساد والحد من أثاره في مقدمة أهدافها، فمنظمة الأمم المتحدة عملت بشكل جدي على مكافحة الفساد من خلال القرارات الصادرة عن الجمعية العامة وقرارات المجلس الاجتماعي والاقتصادي ناهيك عن المؤتمرات الدولية ، علاوة على الاتفاقيات الدولية وأبرزها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكذلك المنظمات الاخرى ٠

لقد شبه الله سبحانه وتعالى الفساد بقتل النفس التي حرم حين قال في محكم كتابه العزيز،

" من قتل نفسا بغير نفس او فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا " المائدة ٣٢٠

الكلمات المفتاحية: الفساد، مكافحة، اتفاقيات، المنظمات، البلدان النامية

Abstract

The phenomenon of corruption is characterized as an international and regional phenomena in addition its primarily a national phenomenon, reports of international organizations indicate that the annual losses of developing countries, especially due to corruption, range from 20 to 40 billion dollars. Because the issue of combating corruption requires an integrated international effort to know the reasons behind this

phenomena, its emotive, treatment by sufficient means. In Iraq, we should refer to a case warning by Religious reference in a statement, How dangerous is the spread of this lesion in the Iraqi body, where he said " All efforts, all constitutional and legal methods must be combined to combat corruption for fear of reaching a dangerous stage, God forbid". These organizations have made confronting corruption and limiting its effects at the priority of their goals, The United Nations has worked seriously to combat corruption, Through decisions issued by the General Assembly and decisions of the Social and Economic Council, besides international conferences, In addition to international conventions, most notably the United Nations Convention against Corruption, as well as other organizations.

Key Words: Corruption, compact, Agreements, organizations, development countries

المقدمة

الفساد ظاهرة متجذرة في تأريخ وحياة الأمم، وهو احد الأسباب الرئيسة لكلّ أمة متخلفة عن ركب الحضارة الإنسانية، والصخرة التي تتكسر آمال وطموحات الشعوب، والفساد أكبر المعوقات أمام الإصلاح والتقدم والتنمية والاستثمار بإجماع المؤسسات المحلية والدولية.

ولا تزال قضايا الفساد بأشكالها المختلفة تمثل العقبة الكبيرة التي تقوض جهود التنمية والتقدم في بلدنا العزيز العراق، حيث تصنف المنظمات الدولية العراق من بين الدول الأكثر فسادا في العالم. و يعزى ذلك إلى الموروث الثقيل من مخلفات النظام الديكتاتوري السابق، والمؤكد إن النظام بعد ٢٠٠٣ زاد رصيد الفساد الموروث كثيرا ٠

إن المنظمات الدولية تسعى جاهدة للتصدي لهذه الظاهرة ومكافحتها بكل الوسائل من خلال الاتفاقيات وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ باعتبارها اتفاقية عالمية، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لعام ٢٠١٠ باعتبارها اتفاقية إقليمية عالجت جرائم الفساد المالي وألاداري، وتطرقت لهذه الجرائم كذلك التشريعات العراقية وخصوصا قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ ٠

أولا : أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في دور المنظمات الدولية لمكافحة الفساد والحد من اثاره السلبية على المجتمعات والدول وكيفية مكافحة هذه الآفة الخطيرة دوليا ووطنيا على مستوى العراق٠

ثانيا : إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث بالإجابة على الأسئلة الآتية :

ما هو دور المنظمات بشكل عام في مكافحة الفساد ؟ وما هي ابرز الاتفاقيات الدولية في هذا المجال ؟ وكيف تعاملت هذه الاتفاقيات مع الفساد ؟ وما هو تأثير أفعال الفساد في العراق ؟ وكيف تعامل العراق مع هذه الجرائم ؟

ثالثا : منهج البحث

اعتمدنا في كتابة هذا البحث على منهجين:

١- المنهج التحليلي القانوني في تحليل نصوص مواد الاتفاقيات الدولية، و مدى الأثر والتوافق بينها وبين القوانين الوطنية العراقية .

٢- المنهج الوصفي، اتخذنا هذا المنهج لبيان أحكام أفعال التجريم وأسس تطبيق الأحكام القضائية دوليا ووطنيا .

رابعا : هيكلية البحث

الهيكلية التي اعتمدت في هذا البحث بتقسيمه الى مطلبين هي:

المطلب الأول: دور المنظمات العالمية و المنظمات المالية العالمية في مكافحة الفساد وسنقسم هذا المطلب على فرعين ..

الفرع الأول: دور منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الفساد

الفرع الثاني: دور منظمة التجارة العالمية و المنظمات المالية العالمية في مكافحة الفساد

المطلب الثاني: دور(الانتربول) والمنظمات العالمية غير الحكومية في مكافحة الفساد وسنقسم هذا المطلب الى فرعين :

الفرع الأول : دور الانتربول في مكافحة الفساد

الفرع الثاني : دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة الفساد

المنظمات الدولية هي عبارة عن هيئات تنشئها الدول من خلال اتفاقيات دولية فيما بينها ويمتد نشاطها إلى دول متعددة أو إلى كل دول العالم. وتتمتع بالشخصية القانونية الدولية عن طريق تفويض دولي وتكون مستقلة في قراراتها. ولان قضية مكافحة الفساد تتطلب نوع من الجهود المتكاملة ليس على الصعيد الوطني فحسب، إنما على الصعيد الدولي بعد ان أصبح ذو صبغة عالمية فقد انتظمت الدول وبالتنسيق مع المنظمات الدولية لغرض الوقوف على أسباب هذه الظاهرة ودوافعها ومعالجاتها بإتباع الوسائل الكفيلة، لذا أصبحت هذه المسألة من الأولويات وقد اكتسبت اهتماما كبيرا وما اتفاقية مكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ التي أبرمت تحت مظلة منظمة الأمم المتحدة إلا مثال على ذلك.

المطلب الاول: دور المنظمات العالمية في مكافحة الفساد

جعلت المنظمات العالمية من مواجهة الفساد والحد من أثاره في مقدمة أهدافها، فمنظمة الأمم المتحدة أشارت الى ضرورة مكافحة الفساد من خلال القرارات الصادرة عن الجمعية العامة وقرارات المجلس الاجتماعي والاقتصادي ناهيك عن المؤتمرات الدولية التي تعقدها بهذا الخصوص علاوة على الاتفاقيات الدولية وأبرزها اتفاقية الأمم

المتحدة لمكافحة الفساد. أما موقف منظمة التجارة العالمية والمنظمات المالية العالمية فسنتطرق أليها تباعا لذلك سنقسم هذا المطلب على فرعين ..

الفرع الأول: دور منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الفساد

الفرع الثاني: دور منظمة التجارة العالمية و المنظمات المالية العالمية في مكافحة الفساد

الفرع الاول: دور منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الفساد

تعتبر منظمة الأمم المتحدة مسالة مكافحة الفساد من أولوياتها واهتماماتها خصوصا انها أعربت عن قلقها من خطورة المشاكل التي ينتجها الفساد والتي تهدد استقرار المجتمعات البشرية وأمنها ناهيك عن تأثيرها السلبي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وإضافة الى

دور الكبير لمنظمة الأمم المتحدة قبل عقد اتفاقيتها لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٣ وبعدها لمحاربة الفساد والتصدي له بكل الوسائل في بداية هذا المبحث ٠

تجدر الإشارة الى ان هناك تفاوت في القوة القانونية لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بين (التقرير، والإلزام، والتوصيات) فالقرارات الاقرارية هي التي تجسد ما ورد في الميثاق لتحقيق أهدافه، و تعبر أيضا عن مبادئ قانونية عامة، كقرارات إعلان النظام الاقتصادي الدولي الجديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ١٩٧٤ والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ ٠ ولها أهمية كبيرة في تطوير القانون الدولي المعاصر الذي يحكم العلاقات الدولية ٠

وهناك قرارات مقررة وهي قرارات ملزمة قانونيا، وتكون اما فردية تصدر من الجمعية العامة او مشتركة مع جهاز أخر من أجهزة الأمم المتحدة، وقد يكون الاشتراك سابق او لاحق، وتوصف بأنها تسلطية، تصدرها الجمعية العامة بناءا على قواعد قانونية معينة، والقرارات الاقرارية ملزمة لأجهزة المنظمة والدول الأعضاء لأنها تتعلق بسير العمل في أروقة المنظمة الدولية و فروعها، كأنهاء عضوية عضو في منظمة الأمم المتحدة بناءً على توصية من مجلس الأمن[١]

والنوع الثالث والأخير هي التوصيات التي تصدر من الجمعية العامة وضمن سلطاتها السياسية وهي لا تتمتع بالقوة الإلزامية عند صدورها بل هي إرشادية او توجيهية وتستخدم فيها عبارات دبلوماسية وليست قانونية، كالاستنكار وألفات النظر والدعوة لإنهاء المشاكل والمناشدة[٢]

حيث ان دور الجمعية العامة في سعيها لمكافحة الفساد، حيث اعتمد فكرة القانون المرن وليس الإلزام القانوني، بالدعوة والإرشاد والتوجيه لقواعد قانونية تساعد على مكافحة الفساد، قبل أقرار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وبعد إقرارها والمصادقة عليها ٠

ونتحدث عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تأسس عام ١٩٦٦ بموجب قرار الجمعية العامة (٢٠٢٩)، وقد أولى البرنامج المذكور قضية الفساد اهتماما، اذ تمثلت الجهود لمكافحة هذه الظاهرة بما يأتي،

أصلاح المؤسسات والسياسات العامة، والحد من حوافز الرشوة، وزيادة الشفافية عن طريق تحسين الإدارة المالية وتشجيع وسائل الأعلام المستقلة وإقامة شراكات حقيقية وفعلية تجمع عبرها فئات المجتمع المختلفة لترسيخ الإدارة السليمة للحكم وتعزيز القدرات في مجال المال والسياسة والإدارة وبالتالي تهيئة بيئة مواتية للتدبير الحكومي الرشيد.[٣]

هذا وعالجت المنظمة المذكورة بعض الجوانب المتعلقة بمشكلة الفساد من خلال إصدار العديد من القرارات عن طريق الجمعية العامة، ومنها القرار المرقم (٣٠/٣٥١٤) المؤرخ في ١٥/كانون الأول/١٩٧٥ الخاص بشأن تدابير ضد ما تقترفه الشركات عبر الوطنية وغيرها من الشركات ووسائطها وسائر من يشملهم الأمر من ممارسات فاسدة، حيث تضمن إدانة جميع الممارسات الفاسدة التي تقترفها الشركات عبر الوطنية ودعوة الدول الى سن تشريعات لمنع ذلك وتعزيز التعاون الدولي في مجال منع الممارسات الفاسدة وملاحقة مرتكبي جرائم الفساد.[٤]

نتطرق كذلك الى قرار الجمعية العامة بالرقم (٥/٥٩) بتاريخ ٢٨/كانون الثاني/١٩٩٦ المتعلق بإجراءات مكافحة الفساد الذي يوصي الدول الأعضاء باتخاذها أداة تسترشد بها في جهودها الخاصة بمكافحة الفساد، ومرفقة (المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين) التي أشارت الى تضارب المصالح المالية والإفصاح عن الأصول وقبول الهدايا وغيرها من المجاملات السرية والنشاط السياسي للموظفين.[٥]

اما بخصوص قرار الجمعية العامة بالرقم (٥٤/٢٠٥) المؤرخ في ٢٢ كانون الاول ١٩٩٩ الذي جاء فيه ادانة الفساد والرشوة وغسيل الأموال والتحويل غير المشروع للأموال واتخاذ التدابير الدولية والوطنية لمحاربة الممارسات الفاسدة وتعزيز التعاون الدولي فيما بين الدول لاتخاذ كافة التدابير اللازمة لمحاربة هذه الممارسات ومنع التحولات غير المشروعة وإعادة الأموال المحولة الى الخارج بطريقة غير مشروعة الى بلدانها الأصلية.[٦]

يمكن ان نشير ايضا الى القرار المرقم (٦٩/١٩٩) في ١٨ كانون الاول لعام (٢٠١٥) بمنع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل عائدات الفساد وتيسير استرداد الموجودات وإعادة الموجودات الى أصحابها الشرعيين واذ تقر بالأهمية الكبيرة لضمان استقلال وفعالية السلطات المكلفة بالتحقيق في جرائم الفساد وملاحقتها قضائيا واسترداد العائدات كما أقرت بالمبادئ الأساسية للإجراءات القانونية الواجبة في الدعاوى الجنائية او المدنية او الإدارية، وحث الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الى كفالة السماح بإجراءات التعاون الدولي لحجز الموجودات او التحفظ عليها وضرورة الكشف عن التدفقات المالية المرتبطة بالفساد وضرورة ان تتخذ الدول الأعضاء تدابير لمنع تحويل الموجودات المتأتية من الفساد الى الخارج لمنع غسلها ودعم الجهود الوطنية الرامية لإعداد استراتيجيات تهدف الى تعزيز جهود مكافحة الفساد والنزاهة والشفافية.[٧]

لقد تبنت الامم المتحدة الاعلان العالمي لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية ١٩٩٦ بموجب قرار الجمعية العامة (١٩١/١٥) الصادر في ١٦/كانون الاول/١٩٩٦ والذي اكد على مبادئ مهمة في هذا الاطار ابرزها دعوة الدول الأعضاء الى اتخاذ اجراءات لمكافحة اشكال الفساد والممارسات غير المشروعة المتصلة بها في المعاملات التجارية ناهيك عن ضرورة القيام بتجريم الرشوة للمسؤولين العاميين الاجانب، مع الاخذ بعين الاعتبار وضع واعتماد معايير محاسبة وتشجيع الشركات العامة والخاصة على تجنب الفساد والرشوة فضلا عن الممارسات غير المشروعة المرتبطة بها.[٨]

كما اعتمدت الجمعية العامة المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين مرفق القرار (٥٩/٥١) المؤرخ في (١٢كانون الاول لعام ١٩٩٦) واعلان الامم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية مرفق القرار ١٩١/٥١ واشارت على الدول الاعضاء الاقتداء بهما في جهودهم الخاصة بمكافحة الفساد، فكان لكل دولة مدونة لقواعد سلوك خاصة بها ومنها العراق والمدونة عبارة عن مبادئ عامة تعرف بالوظيفة العامة، وتحث الموظفين العموميين على اداء واجباتهم بكفاءة وفاعلية ونزاهة وفقا للقوانين والانظمة واللوائح واعتبار ان حماية الاموال العامة من ضمن مسؤولياتهم، كما لا يجوز استخدام السلطة العامة للمصالح الخاصة، كما لا يجوز لهم استخدام المال العام او الممتلكات العامة الموجودة في حوزتهم على نحو غير مشروع.[٩]

ومن الجدير بالذكر ان نبين ايضا دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة، اذ له العديد من القرارات الصادرة المتعلقة بهذا الجانب نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر القرار رقم (١٥) لسنة ١٩٩٧ بشأن مكافحة الفساد وتعزيز حكم القانون وإدارة الحكم الرشيد ومكافحة مظاهر الفساد و الرشوة، والاحتيال، والمدفوعات غير المشروعة، والتبرعات السياسية غير المشروعة واختلاس الاموال العامة[١٠]، كما ان هناك فضلا عن القرار رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٩ بشأن تدابير مكافحة الفساد عبر تحسين شفافية المعاملات المالية والرقابة عليها، وسن تشريعات ووضع برامج لمكافحة الفساد وتشجيع الدول الاعضاء بان تصبح اطرافا في الصكوك الدولية ذات الصلة بهذه المسائل.[١١]

اما فيما يرتبط بمؤتمرات الامم المتحدة الخاصة بمكافحة الفساد، وابرزها المؤتمر المعقود في فينا عام ٢٠٠٠ للفترة من (١٠-١٧) نيسان والذي تطرق الى مسألة الفساد من خلال تبني اعلان فينا الذي اكد على ضرورة اتخاذ تدابير مشددة لمكافحة الفساد بان تستند الى المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين واعلان الامم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية وضرورة وضع صك قانوني دولي لمكافحة الفساد وهو ما تحقق فعلا عام ٢٠٠٣ من خلال ابرام اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.[١٢]

ومؤتمر الامم المتحدة لمنع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية لعام ٢٠٠٥ الذي عقد في (بانكوك – تايلند) الذي خصص البند الخامس من جدول اعماله لمشكلة الفساد والذي اوصى بنشر الممارسات الجيدة من اجل تيسير تنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣، وتطوير شبكة من الافراد المخلصين والمؤسسات الملتزمة والمستعدة لتعزيز استدامة العمل في مكافحة الفساد ومساعدة الدول التي تواجه تحديات مماثلة.[١٣]

الفرع الثاني: دور منظمة التجارة العالمية والمنظمات المالية العالمية في مكافحة الفساد

للمنظمات الدولية المالية مظهر بارز من مظاهر التعاون الدولي في العديد من المجالات لا سيما فيما يتعلق بمسألة مكافحة الفساد التي تتطلب تظافر الجهود من اجل الحد منها اكثر من اي مشكلة دولية اخرى.

أولا / دور منظمة التجارة العالمية في مكافحة الفساد

اكتسبت مسألة الفساد اهتمام متزايد من قبل المنظمات العالمية، نظرا لان الفساد يترك أثارا سلبية على المجتمع الدولي و أضراره الناجمة الضارة باقتصاد الدول ويؤخر التنمية والاستثمار وهنا كان لا بد ان يبرز دور منظمة التجارة العالمية وهي عبارة عن منظمة اقتصادية عالمية ذات شخصية قانونية مستقلة، وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الرامي الى أدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية ناهيك عن دورها في زيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، اذ تقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسة الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة من اجل الوصول الى أدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي.[١٤]

تجدر الإشارة الى انه تم أنشاء المنظمة المذكورة في ١٩٩٤/٥/١٥ وبدأت أعمالها في كانون الأول لعام ١٩٩٥، والهدف من إنشائها هو تحرير التجارة الدولية وتطبيق نظام حرية التجارة.[١٥]

اما فيما يرتبط بالجهود الدولية المبذولة من قبل المنظمة في مجال مكافحة الفساد فهي تتمثل بقيامها بإقرار مبدأ الشفافية في المعاملة التجارية وذلك بسبب أهميته الفائقة في مجال تحقيق هدف حرية التجارة واطلاع الدول الأعضاء في المنظمة على جميع الإجراءات التي تتخذها اي دولة عضو سواء كانت تتعلق بأنظمتها الاقتصادية او القانونية او الإدارية او السياسية فضلا عن قيامها بتقييم عام وشامل للعلاقة التي تربط بين السياسات والممارسات التجارية من جهة والنظام التجاري الدولي من ناحية أخرى للتعرف على الآثار الايجابية والسلبية لكيفية سريان قواعد النظام التجاري الدولي.[١٦]

أيضا من جهود منظمة التجارة العالمية في المجال المذكور أنشاء فريق مهمته القيام بدراسة الشفافية في ممارسات الشراء الحكومية مراعيا السياسات الوطنية ، ومن خلال هذه الدراسة سيضع الفريق فقرات بهدف أدراجها في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، كما ساهمت في اتفاق التوريدات خصوصا ان الهدف منه هو عدم تسوية عملية

التوريدات بفعل الرشوة عند الدخول في منافسة على عطاءات دولية، علاوة على ذلك تقوم المنظمة بإدارة السياسات التجارية الدولية والتأثير في توجيهاتها ومستقبلها بصورة تفوق الصلاحيات الممنوحة الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.(١٧)

ثانيا / دور المنظمات المالية العالمية في مكافحة الفساد

ان ابرز المنظمات المالية العالمية هي البنك الدولي وصندوق النقذ الدولي اللذين تم انشائها في عام ١٩٤٦ بموجب اتفاقية (بريتون وودز) وهما مسئولان عن ادارة النظام المالي العالمي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية.

١ــ البنك الدولي

يعد من المؤسسات الاقتصادية العالمية المسؤولة عن أدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء لذلك فان مسؤوليته تنصب بشكل أساسي على تحقيق سياسات التنمية والاستثمارات والإصلاح الهيكلي وتخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص وتم أنشاء البنك الدولي على اثر المؤتمر الذي عقد في بريتون وودز عام ١٩٤٤، وابتدأ أعماله عام ١٩٤٦ مستخدما وسيلتي الإقراض وضمان القروض لانجاز أعماله، ويقع مقره في واشنطن وتم ربطه بالأمم المتحدة بمقتضى الاتفاق المبرم في ١٥/تشرين القاني لعام ١٩٧٤.(١٨)

والحقيقة ان البنك الدولي وضع مجموعة من الخطوات لمساعدة الدول في التنمية الاقتصادية عن طريق محاربة الفساد ومكافحته والحد من أثاره السلبية من خلال وضع برنامج متكامل لمساعدة الدول في الإصلاحات الاقتصادية والتأكد من عدم وجود شبهات فساد في المشروعات التي يمولها وذلك من خلال وضع ترتيبات داخلية دقيقة للرقابة والمحاسبة ودعم الجهود الدولية لمكافحة الفساد والذي يقضي في سياسته الى تقليل إقراض الدول التي ينتشر فيها الفساد وحتى الدول التي لا تعمل بجد لمكافحته والحد منه.(١٩)

في عام ١٩٩٦ أعلن البنك بالتعاون مع صندوق النقد الدولي عزمه على مكافحة الفساد من خلال خطوات متعددة أبرزها تقديم المساعدة للدول الأعضاء التي تعتزم مكافحة الفساد بما يتعلق بتصميم برامج المكافحة، واعتبارمكافحة هذه الظاهرة شرطا أساسيا لتقديم المعونات في مجال رسم استراتيجيات المساعدة وتحديد شروط ومعايير الاقتراض، ناهيك عن إعلان البنك عن تأييده ومشاركته في كل الجهود الدولية لمكافحة الفساد، وقدر البنك ان الفساد يقضي على حوالي (٧%) من الاقتصاد العالمي سنويا.(٢٠)

في عام ٢٠١٢ أعلن البنك المذكور ركائز أساسية يمكن الاعتماد عليها في محاربة الفساد ومنها إدماج قضايا الحوكمة الرشيدة[٢١] بصورة اكثر انتظاما، ودعم المؤسسات الوطنية التي تتمتع بالنزاهة والشفافية، وتحسين نظم الحوكمة على المستوى العالمي، واستهداف أدارة المخاطر على نحو اكثر فعالية، وتيسير تنفيذ جدول أعمال

نظم الحوكمة الرشيدة على نطاق عمليات البنك الدولي، لان تلك المسائل تساعد على تحسين الشفافية في الادارة وبناء القدرات الأجهزة الحكومية ومعالجة مخاطر الفساد، وقد حقق البنك في أكثر من ٣٠٠٠ قضية احتيال وفساد، أدت نتائجها الى حرمان ٣٥١ شركة او فرد بعد ان تم أحالة نتائج التحقيقات الى مجلس العقوبات في البنك الدولي.[٢٢]

انظم العراق الى مبادرة (Star) عام ٢٠١٥ التي أطلقها البنك بعد ان شرع قانون صندوق استرداد أموال العراق بالرقم (٩) لسنة (٢٠١٢) وقد أشار الى نقطة مهمة في هذا المجال ان الهدف منه (لاسترداد الحقوق المالية لجمهورية العراق كافة التي حصل عليها الغير سواء كانوا عراقيين او أجانب بطرق غير مشروعة لتحقيق مكاسب على حساب الشعب العراقي)[٢٣]

وقد مثل العراق في هذه المبادرة هيئة النزاهة.

٢ــ صندوق النقد الدولي

تم أنشاء هذه المؤسسة الدولية عام ١٩٤٥ بموجب اتفاقية بريتون وودز ومقره في واشنطن، مهمته الأساسية هي مساعدة الدول على تأمين احتياجاتها التمويلية الناجمة عن عجز في ميزان المدفوعات وتأمين الاستقرار النقدي، لذلك فهو منظمة اقتصادية عالمية تضم في عضويتها ١٨٩ دولة وجميع اعضاءها ممثلين في المجلس التنفيذي يهدف الى تحسين وتعزيز واقع الاقتصاد العالمي ويعنى بالانشطة المتعلقة بمكافحة الفساد.[٢٤] تجدر الاشارة الى ان صندوقالنقد الدولي لديه ثلاث وظائف الا وهي: الاشراف على نظام النقد العالمي من خلال الاشراف على اسعار الصرف ووضع قواعد ولوائح مالية واقتصادية، ناهيك عن دوره الرقابي محليا واقليميا وعالميا، كما ان له وظيفة اقراضية، لا سيما ان الصندوق يقوم باقراض الدول التي تمر اقتصادياتها بمرحلة نمو او ركود اقتصادي او حالات اضطراب، اما الوظيفة الثالثة فهي وظيفة فنية بحته، اذ يعتبر الصندوق مستودع خبرات عالمية للدول الاعضاء التي بوسعها تعزيز قدراتها الاقتصادية والمالية من خلال الاعتماد عليه والاستفادة من مسألة تقديم المشورة.[٢٥]

وبالنظر لحالة العراق، نجد ان الاخير عضو في صندوق النقد الدولي منذ عام ١٩٤٥، ووقع الطرفين اتفاقية الاستعداد الانمائي لعام ٢٠١٠م، والتي تضمنت تقديم قرض مالي لدعم انشطة التنمية الاقتصادية لا سيما الموازنة الاستثمارية شريطة اتخاذ بعض الاجراءات من قبل الجانب العراقي، علما ان قيمة القرض الممنوح من الصندوق الى العراق قدره (٥.٥) مليار دولار.[٢٦] اما فيما يخص الشروط في هذا الصدد هي خفض النفقات في الموازنة العامة للعام ٢٠١٦ بنحو (١٣) تريلون دينار من دون المساس بالبطاقة التموينية وشبكة الرعاية الاجتماعية وشؤون النازحين، ومراقبة هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية واجهزة مكافحة غسيل الاموال للتصرفات المالية، وتسوية مستحقات الشركات النفطية وتجنب تراكمها، واخضاع كامل دخل ومخصصات كبار الموظفين الى ضريبة الدخل باستثناء القوات المسلحة وصغار الموظفين من

ضريبة الدخل على المخصصات، اذ تضمن القرض، ايضا بان الفائدة السنوية لا تتجاوز ١.٥% سنويا وبفترة سماح اكثر من عامين كأعفاء من التسديد على ان يسدد خلال خمس سنوات من تاريخ تحصيله.[٢٧]

المطلب الثاني: دور الانتربول والمنظمات غير الحكومية في مكافحة الفساد

إن التعاون الدولي الذي تحث عليه الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد توضح اكثر بعد إنشاء المنظمة الدولية للشرطة الجنائية التي ساهمت في بعث سبل هذا التعاون والبحث والتحري وإتباع كل الأساليب الحديثة للحد من تفشي هذه الجرائم وخاصة لدى الدول الفقيرة ٠ كذلك المنظمات غير الحكومية ومن أهمها منظمة الشفافية العالمية التي تبين ومن خلال المعلومات الدقيقة مؤشر مدركات الفساد وتطوره سلبا أو إيجابا مما يحفز البلد المعني للمضي للأحسن وسنقسم هذا المطلب الى فرعين :

الفرع الأول / دور الانتربول في مكافحة الفساد

الفرع الثاني / دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة الفساد

الفرع الأول: دور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)

الانتربول هي التسمية التي تطلق على المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والتي تتخذ من مدينة (ليون) الفرنسية مقرا لها، وترجع الجذور التاريخية لانشاء هذه المنظمة الى عام ١٩٢٣ عندما تم انشاء اللجنة الدولية للشرطة الجنائية وكان هدف تلك اللجنة هو التنسيق بين اجهزة الامن الوطنية للدول الاوربية في مجال مكافحة الجريمة ولا سيما الجريمة عبر الوطنية.[٢٨]

تجدر الاشارة ان المنظمة الدولية للشرطة الجنائية تتكون من خمسة اجهزة من اجل ان تستطيع ممارسة عملها في مكافحة الجريمة عبر الوطنية بشكل عام وجريمة الفساد بشكل خاص.وهي الجمعية العامة، اللجنة التنفيذية، الامانة العامة المكاتب المركزية الوطنية، المكاتب الاقليمية للانتربول. اذ تتكون الجمعية العامة من الدول الاعضاء في المنظمة الدولية، ويتم تشكيل وفد كل دولة بقرار من سلطات الدولة العضو، ويضم غالبا رئيس المكتب المركزي الوطني للشرطة الجنائية الدولية في هذه الدولة، فضلا عن بعض قيادات الشرطة ومستشارين من الجهات المرتبطة بعمل الشرطة الدولية من المستشارين او من الخارجية، ويترأس اجتماعات الجمعية العامة رئيس المنظمة ويدير جلساتها العامة ويشارك الامين العام في الجلوس بالمنصة الى جوار الرئيس والنواب وله حق التدخل في اي مسألة معروضة للنقاش.[٢٩]

تختص الجمعية العامة بالعديد من الاختصاصات، تعديل دستور المنظمة، بحث طلب انضمام الدول الراغبة بالانضمام، وإقرار خطة التطوير التكنولوجي الجديدة في مجال ربط المكاتب المركزية الوطنية في الدول الأعضاء مع الأمانة العامة بالمقر في فرنسا، وأضرار خطة التدريب السنوية لضباط وموظفي المكاتب المركزية الوطنية للدول الأعضاء، وإصدار القرارات والتوصيات التي تتعلق بالتعاون مع المنظمات

الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة وغيرها، وانتخاب رئيس المنظمة ونوابه والأمين العام وسحب الثقة منهم.[٣٠]

الجهاز الثاني من أجهزة المنظمة هو اللجنة التنفيذية حيث تقوم على مدار العام بمتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات الجمعية العامة التي تصدر عنها في اجتماعاتها السنوية، اما الجهاز الثالث فهو الأمانة العامة الذي يلعب دورا حيويا في إدارة العمل اليومي حيث انه بمثابة الروح للهيكل العام للمنظمة، لذلك فان للمنظمة المذكورة دورا رائدا في مجال تنمية التعاون الدولي الشرطي بين دول العالم في قارات العالم المختلفة من اجل مكافحة الجريمة والمجرمين خصوصا الجرائم عبر الوطنية.[٣١]

تعد الأنتربول من المنظمات الدولية التي بذلت جهود جيدة الى حد ما في مجال مكافحة الفساد، اذ تبنت إستراتيجية شاملة من اجل تحقيق هذا الهدف ومن ابرز تلك الخطوات إنشاء مجموعة فوباك (FOPAC) والتي تهتم بمسألة جوهرية الا وهي تسهيل عملية تبادل المعلومات بشأن العمليات المالية المرتبطة بالنشاطات الإجرامية علاوة على تتبع الأصول المالية غير المشروعة من خلال تقنيات التحقيق الجنائي لمكافحة تلك الجرائم خصوصا جرائم غسيل الاموال وغيرها.[٣٢]

من جهودها أيضا إصدار إعلان لمكافحة الممارسات الفاسدة عام ١٩٩٩، وقد تضمن مجموعة قواعد أخلاق وسلوك تهدف الى تجريم السلوك الفاسد الذي يصيب المصالح المالية وغيرها ناهيك عن التأكيد على ضرورة التعاون الدولي في مجال القضاء على جرائم الفساد خصوصا ان هذا الامر يحتاج الى مزيد من التنسيق وتضافر الجهود من دون الاعتماد على الجهود الفردية.[٣٣]

ترتبط المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بنشاطات اخرى مهمة في اطار مكافحة الفساد ابرزها التعاون مع الحكومة النمساوية عام ٢٠٠٧ لانشاء الاكاديمية الدولية المعروفة باسم (اكاديمية الانتربول لمكافحة الفساد) التي تقدم للمهنين المعنيين بمسألة مكافحة الفساد من اجهزة انفاذ القانون والحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الاكاديمية ومستوى عالي من التعليم والتدريب في مجال استعادة الاصول والعائدات الاجرامية واساليب غسل الاموال التي يتبعها المجرمون في تحقيق اعمالهم الاجرامية، ناهيك عن اساليب وانواع التحقيق والاداب المهنية في اطار معالجة هذه المشاكل الناجمة عن الفساد.[٣٤]

كما تتعاون المنظمة وبشكل وثيق مع عدد من الشركاء من اجل تقوية الجهود الرامية لمكافحة الفساد على المستوى العالمي ومن ابرز تلك الجهات، مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، والبنك الدولي وبرنامج بازل لادارة الحكم الرشيد، فضلا عن انشاء فرق التحرك لمكافحة الفساد والتي تهتم بتحقيق وظيفة اساسية الا وهي تقديم الدعم الكامل للدول من خلال اجراء تحقيقات ميدانية متصلة بالفساد عندما تطلب منها الدول ذلك.[٣٥]

انشأت الانتربول فريق من الخبراء معني بمكافحة الفساد خصوصا انه يتولى تنسيق المناهج والسياسات التي تتبعها الدول وربطها مع الجهود الاقليمية والعالمية الرامية لمنع الفساد، علما ان هذا الفريق حقق بعض الانجازات في اطار عمله ومهمته التي انيطت به منها، وضع الفريق المذكور عدد من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالممارسات المثلى لاجهزة انفاذ القانون في العالم، كما اجرى الفريق ذاته دراسات استقصائية عن النزاهة اللازم توافرها في اجهزة الشرطة في الدول الاعضاء في المنظمة من اجل تقييم الاجراءات الحالية لمكافحة الفساد ومدى فاعليتها بهدف تلبية احتياجات الدول بطريق افضل.(٣٦)

ايضا من اختصاصات ذلك الفريق المذكور التعاون بين الدول في مجال مكافحة الفساد خصوصا في الحالات العاجلة التي تتطلب نوع من السرعة في حسم الامور واعداد مبادرات بهدف اشراك اجهزة انفاذ القانون بشكل فعلي في الجهود المنسقة المبذولة لاقتفاء اثر العائدات الاجرامية المسروقة وضبطها وإعادتها الى البلد الأصلي.(٣٧)

شاركت الانتربول في مؤتمر الامم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين لعام ١٩٩٥ الذي عقد في القاهرة للفترة (٢٩ نيسان – ٨ ايار) حيث خصص المؤتمر جلسات خاصة بمسألة الفساد وكان تحت عنوان (الخبرات في التدابير العملية الرامية الى مكافحة الفساد الذي يتورط فيه موظفون عموميون) وقد اتفق المشاركون على تكريس جملة من المبادئ منها :

- تجريم الفساد الذي يتورط فيه الموظفون العموميون.
- اتخاذ تدابير من شأنها إزالة الإجراءات غير اللازمة والبطيئة.
- تدريب المسؤولين تدريبا كافيا لضمان الشفافية في الأنشطة التي يضطلعون بها عند مسائلة الغير.
- ضرورة التعاون الدولي لمكافحة الفساد، نظرا لطبيعة الفساد المتعدد الاوجه والجرائم العديدة التي ينطوي عليها.

بذلت الانتربول دور في عملية تشجيع الدول الأعضاء فيها على المصادقة على الصك القانوني الدولي الأبرز الذي يرمي لمكافحة الفساد وهو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣.

الفرع الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة الفساد

تعد منظمة الشفافية العالمية من اهم المنظمات في هذا المجال فضلا عن المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، اذ سنتناول كل منهما بحسب الاتي:

اولا: منظمة الشفافية العالمية: هي منظمة دولية عالمية غير حكومية تقود الجهود ضد الفساد مهمتها خلق نوع من التغيير نحو عالم خالي من الفساد. تأسست عام ١٩٩٣ في برلين، بألمانيا تحت شعار (الاتحاد العالمي ضد الفساد) تعد المنظمة

متخصصة في مجال مكافحة الفساد من خلال متابعة ممارسات الفساد وكشفه والوقوف على مدى انتشاره وتورط المسئولين في دول العالم بهذا الوباء، واهم اهدافها هو ادراك واقع الفساد وتعريفه وتشكيل ائتلاف ضد الفساد والكشف عن النقص التي تتخذ ضد الفساد ولفت الانظار للفساد عن طريق وسائل الاعلام وبيان الاضرار التي من الممكن ان يسببها وتطوير انظمة تتمكن من منع الفساد في المستقبل.[٣٨]

من المهم ان تؤكد مسألة جوهرية الا وهي مراقبة المنظمة للفساد والحث على محاربته، اذ تصدر المنظمة مؤشرات عالمية تتعلق بحالة الفساد، اولها، مؤشر مدركات الفساد ويرمز (CPI) وصدر عام ١٩٩٥، يعني بقياس مدى تفشي ظاهرة الفساد في مختلف دول العالم، وهو المؤشر الذي يقيم الدول ويرتبها وفقا لوجود الفساد بين المسؤولين السياسيين من خلال اعداد الدراسات والابحاث المتنوعة من آراء المستثمرين المحليين والاجانب والمتعاملين مع الادارة الحكومية والخبراء.[٣٩]

المؤشر الثاني او التقرير الثاني، الا وهو التقرير الشامل عن الفساد، يرمز له (GCR) وصدر عام ٢٠٠١ الذي يركز كل عام على قطاع من القطاعات الحيوية في مختلف الدول، ان الوظيفة الاساسية لتقرير الفساد العالمي ان تبقى وسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني في حالة يقضه لمجابهة هذا الوباء.[٤٠]

ان الهدف من التقارير التي تصدرها المنظمة هو زيادة التوعية بحجم مشكلة الفساد وحجم الضرر الناتج عنه من خلال الكشف عن حجم الاموال التي تدفع للحكومات من اجل الحصول على التراخيص والعقود، كما ان اهتمامها بهذا المجال ناجم عن اسباب عديدة انسانية لان الفساد يهدد حقوق الانسان الاجتماعية والاقتصادية والتنموية واسباب اخرى اخلاقية لان الفساد يقوض القيم المجتمعية واسباب ثالثة عملية تتجسد في ان الفساد يعوق عمليات وفعاليات السوق في اطار الواقع العملي.[٤١]

ومن ابرز جهودها في اطار مكافحة الفساد عقد عدة مؤتمرات بشأن هذا الجانب المؤتمر الذي عقد عام ١٩٩٩ في القاهرة بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الادارية الذي جاء ليؤكد على اهمية الشفافية والمسائلة بوصفها عوامل لوقف نشاط الفساد وانشاء الميثاق الخاص بالاستقامة والنزاهة ومبادئ العمل والتجارة من اجل مواجهة الرشوة في عقود الصفقات العامة الكبيرة واصدار تقارير دورية سنوية عن الفساد منذ عام ٢٠٠١ وزيادة فروع المنظمة باستمرار حتى شمل اكثر من (٦٠) دولة على مستوى العالم.[٤٢] ساهمت المنظمة في لعب دور بارز اثمر عن ابرام العديد من الاتفاقيات الدولية ابرزها (اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣)

ومن بين اهم التقارير التي صدرت عن هذه المنظمة هو التقرير الذي صدر عام ٢٠١٦ حيث تصدرت على مستوى العالم كل من (الدنمارك ونيوزلندا) الذين اعتبروا بموجب ذلك التقرير افضل دول العالم في مكافحة الفساد، واحتلت دولة الامارات العربية المتحدة المرتبة (٢٤) عالميا وجاء العراق ليحل في المرتبة (١٦٦) عالميا اي في المراتب الاخيرة لان التقرير ينتهي بالمرتبة (١٧٦).[٤٣]

والحقيقة ان هذه مشكلة كبيرة لان العراق على الرغم من انضمامه للاتفاقيات الدولية المعينة بمكافحة الفساد، الا ترتيبه في اخر التسلسل من حيث مكافحته للفساد على ارض الواقع هذا ان دل على شيء فانه يدل على ان مؤسسات الدولة تعاني من الفساد الكبير فيها وعدم وجود خطوات حقيقية لمكافحته وإنما الاكتفاء بالشعارات الإعلامية والمواقف الشكلية.

ثانيا: المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد(GOPAC)

وهي من ابرز المنظمات العالمية غير الحكومية في مجال مكافحة الفساد وتتكون من أعضاء مجالس البرلمان السابقين والحاليين في العالم، وتمارس عملها وجهودها الرامية لمكافحة الفساد عن طريق فرق العمل المكونة في المنظمة وفروعها في مختلف دول العالم.

نذكر منها، فريق العمل العالمي المختص بمكافحة غسيل الاموال، اذ يعمل هذا الفريق بالتنسيق مع خبراء متخصصين في مجال مكافحة الفساد وبالتنسيق ايضا مع جهات اخرى معنية مثل مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الشفافية العالمية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية من اجل تشجيع البرلمانيين لاعداد اطر جديدة ومتطورة لمكافحة جرائم الفساد ووضع خطط لتطوير عمل البرلمانيين المهتمين بتحسين الممارسات ضد الجرائم المذكورة لمنعها والحد من اثارها.[٤٤] فريق العمل المعني باتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، تشكل عام ٢٠٠٦ في المؤتمر الذي عقدته المنظمة في تنزانيا، يختص هذا الفريق بمتابعة مسألة جوهرية ألا وهي مدى تنفيذ الاتفاقية المذكورة وتحديد العناصر التي ترقى بادوار البرلمانيين في مجال الحكومة.[٤٥]

وتوجد أيضا فرق أخرى شكلتها المنظمة مثل فريق يختص بالسلوكيات والأخلاقيات البرلمانية من اجل بناء الثقة العامة للبرلمانيين وتحديد سياسة السلوك البرلماني عن طريق توفير الأدوات والمواد التدريبية وترسيخ الأنظمة والسلوكيات والأخلاقيات لديهم، وفريق عمل أخر معني بمشاركة المجتمع حيث يهدف هذا الفريق الى مشاركة البرلمانيين المجتمع المدني للتوعية في مواجهة الفساد وبيان مخاطره الكبيرة وسبل مكافحته، علاوة على ممارسة الضغوط لإنشاء تدابير وإجراءات تشريعية وإدارية لمكافحة الفساد.[٤٦] يمكن ان نشير الى فروع المنظمة في العالم، مثل شبكة البرلمانيين الأفارقة ضد الفساد، ومنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد التي لها فرع في العراق والأردن والكويت، والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد في أمريكا اللاتينية، وبرلمانيو جنوب شرق اسيا لمكافحة الفساد وفروعها في ماليزيا والفلبين واندونيسيا.[٤٧] عقدت المنظمة المذكورة عدة مؤتمرات بالتعاون مع فروعها وكان اول مؤتمر لها في كندا عام ٢٠٠٢ ولها مؤتمر أخر في اندونيسيا عام ٢٠١٥ الذي نوقش فيه زيادة التعاون والتنسيق بين الآليات الدولية لمكافحة الفساد كما استضافت المكسيك مؤتمرها

لعام ٢٠١١ حول مشاركة البرلمانيين في تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣.

ثالثا : الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد(IACA)

تأسست الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في ٣/٨/ ٢٠١١م والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد(IACA) ومقرها النمسا، من أهم مصادر المعرفة والتدريب، وتطوير المهارات والقدرات في هذا المجال، وهي أكاديمية غير ربحية، أنشأت بالاتفاق والتنسيق بين الإنتربول، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة ((UNODC، وجمهورية النمسا، بدعم قوي من المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال (OLAF)، وذلك لنقل المعارف والمهارات إلى الأشخاص الذين يعملون على كشف الفساد وفضحه، ومقاضاة مرتكبيه، وتقديم المساعدة في تعزيز الشفافية، وتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد(UNCAC)، وتتمثل الأهداف الأساسية للأكاديمية في إضفاء الطابع المهني على العمل في مجال مكافحة الفساد، وتبادل الممارسات الجيدة، وتحسين أداء وفعاليات الأشخاص الذين ينصب عملهم على كشف الفساد، وتعقب مرتكبيه، ومراقبة مصداقية جميع العناصر الأساسية في مكافحة الفساد، مثل الشرطة والمحققين والقضاة، والمدعين العامين، وأخيرا إنشاء شبكة من المهنيين المتفقين في الآراء لدعم التعاون والتواصل بينهم، بعد التخرج، في مجال مكافحة الفساد.

وهي تسعى لتجاوز الأخطاء والعثرات الراهنة بخصوص العلم والتطبيق في مجال مكافحة الفساد وتشجيع التعاون الدولي في هذا المجال ومعالجة ظاهرة الفساد بنحو شامل ومشترك ومتابعة التطورات على الصعيد العالمي والإقليمي.[٤٨]

حصلت الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد على مركز المراقب في الامم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة المرقم (١٢٢/٦٨) بتاريخ ١٦/كانون الأول ٢٠١٣، حيث تمت دعوتها للمشاركة في دورات الجمعية العامة، وأعمالها بصفة مراقب[٤٩].

وهي من المنظمات التي صادق العراق على الانضمام إليها بموجب قانون تصديق اتفاق إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بصفتها منظمة دولية غير حكومية رقم (١١) لسنة ٢٠١٣، المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٢٨٥) بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٢. ويتكون الاتفاق من ٢١ مادة حررت في العاصمة فيينا في ٢/ أيلول / ٢٠١٠ بلغات عديدة منها العربية متساوية في حجيتها٠

أخيرا نشير الى نقطة جوهرية ألا وهي صدور قانون المنظمات غير الحكومية العراقي رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠م المنشور في جريدة الوقائع بالعدد (٤١٤٧) بتاريخ ٢٠١٠/٣/٩، اذ ان الغاية منه تأسيس المنظمات غير الحكومية وتنظيم عملية الانضمام إليها حيث ان الدستور العراقي كفل هذه المسائل، ويهدف هذا القانون إلى تعزيز حرية المواطنين في تأسيس المنظمات غير الحكومية والانضمام إليها وإيجاد آلية مركزية لتنظيم عملية تسجيلها في القانون العراقي.[٥٠]

علما ان هذه المنظمات لها دور في الدعوة الى مكافحة الفساد في العراق ولها تمثيل في المجلس الاعلى لمكافحة الفساد في رئاسة الوزراء العراقية.

الخـاتمة

وفـي نهايـة البحـث الموسـوم **(دور المنظمـات الدوليـة فـي مكافحـة الفسـاد)** نـورد الاستنتاجات التي انتهينا إليها ونقدم بعض التوصيات المناسبة من وجهة نظرنا وكما يلي :

أولا : الاستنتاجات

٢- جعلت المنظمات الدولية من مواجهة الفساد والحد من أثاره في مقدمة أهدافها، فمنظمة الأمم المتحدة سعت لمكافحة الفساد من خلال القرارات الصادرة عن الجمعية العامة وقرارات المجلس الاجتماعي والاقتصادي و المؤتمرات الدولية بهذا الخصوص وتوجتها باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣

٣- ان قضية مكافحة الفساد تتطلب جهدا دوليا ووطنيا متكامل بالتنسيق مع المنظمات الدولية للوقوف على أسباب هذه الظاهرة ودوافعها ومعالجاتها بإتباع الوسائل الكفيلة، لذا أصبحت هذه المسألة من الأولويات وقد اكتسبت اهتماما كبيرا.

٤- للمنظمات الدولية المالية مظهر بارز من مظاهر التعاون الدولي في العديد من المجالات لا سيما فيما يتعلق بمسألة مكافحة الفساد التي تتطلب تظافر الجهود من اجل الحد منها اكثر من اي مشكلة دولية أخرى .

٥- إن التعاون الدولي الذي تحث عليه الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد توضح اكثر بعد إنشاء المنظمة الدولية للشرطة الجنائية التي ساهمت في بعث سبل هذا التعاون والبحث والتحري وإتباع كل الأساليب الحديثة للحد من تفشي هذه الجرائم وخاصة لدى الدول الفقيرة .

٦- للمنظمات غير الحكومية دور كبير في مكافحة الفساد وتعد منظمة الشفافية العالمية من اهم هذه المنظمات في هذا المجال فضلا عن المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد

٧- انظم العراق الى مبادرة (Star) التي أطلقها البنك الدولي بعد ان شرع قانون صندوق استرداد أموال العراق و الهدف منه هو استرداد الحقوق المالية لجمهورية العراق كافة التي حصل عليها الغير عراقيون او أجانب بطرق غير مشروعة ، وقد مثل العراق في هذه المبادرة هيئة النزاهة .

٨- انظم العراق للاكاديمية الدولية لمكافحة الفساد(IACA) ومقرها النمسا، وهي من أهم مصادر المعرفة والتدريب، وتطوير المهارات والقدرات في هذا المجال، وهي أكاديمية غير ربحية.

٩- صدور قانون المنظمات غير الحكومية العراقي و الغاية منه تعزيز حرية المواطنين في تأسيس المنظمات غير الحكومية والانضمام إليها وعدم استغلالها لاعمال وغايات

مشبوه ، ولهذه المنظمات دور في مكافحة الفساد في العراق ولها تمثيل في المجلس الاعلى لمكافحة الفساد في رئاسة الوزراء العراقية.

١٠- سجلت إحصاءات المنظمات الدولية ان ما يسرق سنويا بالفساد يساوي ما مجموعه غذاء سكان العالم من الجياع ثمانين مرة وأكثر، وما يختلس من أموال الخزائن العامة يكفي لتلبية الاحتياجات الإنمائية .

١١- ارتفاع مستوى الفساد في العراق وصل حسب مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام ٢٠١٨ الى الموقع (١٦٨من ١٨٠) دولة في العالم. لذلك أصبح لزاما على الجميع تحمل المسؤولية والسعي بجد لمحاربة هذه الآفة حتى لا يأمن المفسدين العقاب وينذر الآخرين منهم.

التوصيات

المستوى الداخلي

١. نوصي بالتمسك بالقرار الصادر بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ٢٠١٩ من المحكمة الاتحادية و العمل على أساسه كونه صادر من أعلى هيئة قضائية في العراق، والذي يقضي **بعدم دستورية الفقرة (٦) من قرار مجلس النواب الصادر بالعدد (٤٤) لسنة ٢٠٠٨** والتي نصت على توزيع المناصب حسب القوائم والكتل السياسية (المحاصصة السياسية).

٢. نوصي بضرورة العمل بالمادة ١٨/ رابعا من الدستور العراقي النافذ والتي تنص (وعلى من يتولى منصباً سيادياً أو أمنياً رفيعاً التخلي عن أية جنسية أخرى مكتسبة، وينظم ذلك بقانون) وعدم الاحتجاج بالفقرة الاخيرة من هذه المادة بعدم تنظيم قانون لحد الان ، كون ان المادة ٩/ رابعا من قانون الجنسية العراقي رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦ المعدل تفي بذلك حيث نصت (لا يجوز للعراقي الذي يحمل جنسية أجنبية أخرى مكتسبة أن يتولى منصباً سيادياً أو أمنياً رفيعاً إلا إذا تخلى عن تلك الجنسية) .

٣. **نوصي بتفعيل المادة ٥/ أولا من قانون الادعاء العام رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٧ بإقامة الدعوى بالحق العام وقضايا الفساد المالي والإداري، ومتابعتها استناداً الى قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل لوجود اعتراف معلن وإقرار معلن يردد من بعض الشخصيات والمسؤولين** بارتكاب أفعال فساد كقبض عمولات ورشاوى لتمرير مشاريع معينة والتستر او التستر المتبادل على ملفات الفساد، **لان من أهداف الادعاء العام الحفاظ على أموال الدولة والقطاع العام حسب المادة ٢/ اولا من القانون اعلاه.**

٤- تفعيل واستمرار عمل المجلس الأعلى لمكافحة الفساد بأعضائه وتفعيل مهامه المقررة استنادا الى الامر الديواني (رقم ٧٠) ومن مهامه أعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والاستمرار في تقييم قوانين مكافحة الفساد، وغلق الثغرات ، ومتابعة إتمام الأطر المؤسسيّة لمنظومة مكافحة الفساد، وتدارك

المشكلات التي تعرقل هذه الجهود ، وإعادة النظر والتقييم لهذه السياسات والبرامج ٠

المستوى الدولي

١- نوصي المجلس الأعلى لمكافحة الفساد ولأغراض تسهيل التعاون الدولي بالعمل على استرداد حقوق الشعب العراقي من الأموال و الموجودات والمتهمين في دول العالم، و إعادة دراسة الاتفاقيات الثنائية للتعاون والتسليم القضائي والاسترداد بين العراق ودول العالم بما فيها الدول العربية ٠

٢- نوصي (المجلس الأعلى لمكافحة الفساد) بدراسة الأسباب أو المعوقات التي تحول دون أتمام عمليات استرداد موجودات وأموال العراق التي هربت الى الخارج قبل ٢٠٠٣ وبعد ٢٠٠٣ ووضع الحلول المناسبة لها ٠

٣- نوصي المجلس الاعلى لمكافحة الفساد بالتعاقد مع شركات عالمية استشارية في مجال المحاسبة والتدقيق والتعقب لكشف الاموال العراقية المهربة من سنة ١٩٦٨ ولغاية هذا الوقت ، والتعاقد مع شركات متخصصة عالمية للاستخلاص المالين اجل استرجاع هذه الأملاك والأموال والعمل على توكيل مكتب محاماة أجنبي لتفعيل القرارات القضائية والإجراءات العملية لهيئة النزاهة وصولا لاستعادة الأموال المهربة خارج العراق ٠

الهوامش

(١) عبدالسلام صالح عرفه، التنظيم الدولي،منشورات الجامعة المفتوحة ، الطبعة الثانية، ١٩٩٧، الاسكندرية، ص١٥٨

(٢) عيسى محمد العنزي، تطبيق النظرية العامة للمنظمات الدولية على كل من الأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي، لجنة التاليف والتعريب والنشر، ٢٠٠٠، كويت ، ص٣٦٣.

(٣)د. ابراهيم فريد عاكوم: ادارة الحكم والعولمة وجهة نظر اقتصادية، ط١، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٦، ص ٦٢.

(٤)وثيقة الجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٠) العادية المؤرخ في ١٥ كانون الاول ١٩٧٥، رمز الوثيقة (A/RES/3514xxxx)

(٥)وثيقة الجمعية العامة، الدورة (٥١) العادية، الجلسة (٨٢) العادية، رمز الوثيقة (A/RES/51/59) المؤرخة في ١٢/كانون الاول/١٩٩٦.

(٦)وثيقة الجمعية العامة، الدورة (٥٤) العادية، الجلسة (٨٧) العادية رمز الوثيقة (A/RES/54/205) المؤرخ في ٢٢/كانون الاول/١٩٩٩.

(٧)وثيقة الجمعية العامة، الدورة (٦٩) العادية، الجلسة (٧٣) العادية، رمز الوثيقة (A/RES/69/199) المؤرخة في ١٨/ كانون الاول/٢٠١٥

(٨)المادة (٥) من الاعلان العالمي لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية لعام ١٩٩٦

(٩) وثيقة المجلس الاقتصادي E/CN.15/2002/6/Add.1 / ١٦-٢٥ نيسان ٢٠٠٢ /فينا / المقدمة فقرة١.

(١٠)وثيقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الجلسة (٦) رمز الوثيقة (E/25/1997) في ٢١ تموز ١٩٩٧

(١١)وثيقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الجلسة (٨) رمز الوثيقة (1999/REV.2/E/CN1.5) في ١٩٩٩/٥/٤

[١٢]د. محمد حسن حمو: دور المنظمات الدولية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اطروحة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠١٠، ص ٦٤
[١٣]مؤتمر الامم المتحدة لمنع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية المعقود في تايلند للفترة من (١٨-٢٥) نيسان عام ٢٠٠٥، رمز الوثيقة (A/CONF-203/6) ص ١٤
[١٤]د. عبد المطلب عبد الحميد: العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية ، ٢٠٠٦، ص٩٣
[١٥]د. عبد المطلب عبد الحميد: المصدر نفسه، ص ٩٥.
[١٦]شيماء عبد الستار جبير: العولمة والمنظمات الدولية المالية، ط١ ، دار ايلة للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١٠، ص ١٢٧
[١٧]د. عبد المطلب عبد الحميد: العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية ، ٢٠٠٦، ص ١٤٦
[١٨]د. شيماء عبد الستار جبر: المصدر السابق، ص ١٠٨
[١٩]د. فاديا قاسم بيضون: الفساد ابرز الجرائم، الاثار وسبل المعالجة، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣، ص ٣٧٧.
[٢٠]د. علاء فرحان طالب: استراتيجية محاربة الفساد الاداري والمالي، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص ٢٥٥.
[٢١] هو الحكم الذي يشمل العناصر الاساسية للديمقراطية كالمشاركة والانفتاح على المجتمع المدني واحترام حقوق الانسان فضلا عن ادارة الصراع بشكل سلمي كون الحكومة تتصرف لصالح الافراد، ويقول البعض اضافة لذلك ،الاهتمام بحقوق الانسان والتنمية المستدامة وخلاف ذلك فهو مؤشر على الادارة غير الرشيدة ٠وتضع الامم المتحدة ثمانية عناصر اساسية للحكومة الرشيدة هي المشاركة في اتخاذ القرارات / التوافق بين الجهات للمشاركة في ادارة شؤون الدولة / المسائلة/ الشفافية / الاستجابة لمتطلبات الناس / الفعالية والكفاءة / الانصاف والشمول / سيادة القانون ٠
د.بسام عبد الله البسام، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، الحوكمة الرشيدة ، الرياض ، ٢٠١٤، ص٥- ٦
[٢٢]د. علاء فرحان طالب: المصدر السابق، ص ٢٦٤
[٢٣]المادة (٢) من قانون صندوق استرداد اموال العراق بالرقم (٩) لسنة ٢٠١٢م
[٢٤]د. ابراهيم فريد عاكوم: ادارة الحكم والعولمة، وجهة نظر اقتصادية، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي ، ٢٠٠٦، ص ٧٠.
[٢٥]د، فاديا قاسم بيضون: المصدر السابق، ص ٣٨٤
[٢٦]شبكة المعلومات الدولية: http://5khtawat.com تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٨/٢٧
[٢٧]المصدر نفسه.
[٢٨]د. منتصر سعيد حمودة: المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ص ١٣.
[٢٩]لواء سراج الدين محمد الروبي:الانتربول وملاحقة المجرمين، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٨ ، ص ٥٢
[٣٠]المواد (١، ٢، ٣، ٤) من دستور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.
[٣١]د. منتصر سعيد حمودة: المصدر السابق، ص ٥٦.
[٣٢]د. يوسف حسن يوسف: القانون الجنائي الدولي ومصادره، ط١، القاهرة، المركز القومي للاصدارات القانونية، ٢٠١٠، ص ٦٧.
[٣٣]المصدر نفسه، ص ٧١.
[٣٤]التقرير السنوي للانتربول لعام ٢٠٠٧، ص ٢٦ منشور على الموقع الالكتروني:
www.interpol-int/content/download/768/7674791/version/6/file/iqw2007ar[1].pdf
[٣٥]د. حسن نافعة: دور المؤسسات الدولية في مكافحة الفساد، بحث مقدم الى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٢٧.
[٣٦]المصدر نفسه ، ص ٣٥
[٣٧]فريق خبراء الانتربول المعني بمكافحة الفساد: www.interpol-int/ar تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٩/٨/٢٧

[٣٨]د. حمدي عبد العظيم: المصدر السابق، ص ٦٢
[٣٩]منظمة الشفافية العالمية، شبكة المعلومات الدولية، www.transparency.org ٢٠١٩/٨/٢٣
[٤٠] المصدر نفسه
[٤١]د. حسن ابشر الطيب: بحث اهمية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي، ندوة علمية في جامعة نايف للعلوم الامنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ٢٠٠٥، ص ١٧
[٤٢]د. صلاح الدين حسن: موسوعة جرائم الفساد الاقتصادي، ط١، القاهرة، دار الكتاب الجديد، ٢٠١٢، ص ٢٦٦.
[٤٣]شبكة المعلومات الدولية www.transparency.org تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٨/٢٤
[٤٤]تأسست هذه المنظمة في عام ٢٠٠٢، في كندا بسبب انعقاد المؤتمر العالمي لمحاربة الفساد الذي اشترك فيه ١٧٠ و٤٠٠ مراقب، وبتواجد اعضاءها في اكثر من (٥٠) دولة في العالم.
[٤٥]د. امير فرج يوسف: مكافحة الفساد الاداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والاقليمي والدولي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ٢٠١٠م، ص ٦٧.
[٤٦]د. علاء فرحان طالب: المصدر السابق، ص ١٠٦
[٤٧]د. امير فرج يوسف: المصدر السابق، ص ٧٣
[٤٨]المادة (٢) من اتفاق انشاء الاكاديمية الدولية لمكافحة الفساد
[٤٩]تجدر الاشارة الى انه تم اختيار رئيس هيئة النزاهة في العراق الدكتور (حسن الياسري) ليكون عضوا في مجلس الحكماء ممثلا عن العراق ومجموعة اسيا من اجل تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.
[٥٠]المادة (١) من قانون المنظمات غير الحكومية العراقي رقم (١٢) لسنة ٢٠١٥م.